تطور الجمعيات الخيرية الإسلامية في تونس ما بعد الحكم السلطوي

د. إستر سيجيلُّو
زميل ما بعد الدكتوراه
معهد الجامعة الأوروبية

جدول المحتويات

١. المقدمة ٣

٢. حول الطبيعة الإسلامية والاسلاموية للجمعيات الخيرية ٤

٣. إضاءة على الأنشطة الخيرية التونسية قبل ٢٠١١ ..... ٥

٤. القطاع الخيري بعد ٢٠١١: ظهور الفاعلين الإسلاميين في مشهد استقطابي متزايد ٦

٥- الجمعيات الخيرية والنشاط الإسلامي حتى صيف ٢٠١٣ ..... ٧

٦- تحول الجمعيات الخيرية الإسلامية داخل إطار «التخصص» ٩

٧- العلاقة المُجَّددة مع الدولة والجمعيات العلمانية: خدمة المدينة أكثر من الأمة ١٠

٨- الجمعيات الخيرية وإعادة تشكيل حركة شعبية «غير ثورية» ١١

٩- خاتمة: الاتجاهات الحالية والسيناريوهات المستقبلية ١٣

١٠- الملحق ١٤

١١- المراجع ١٥

١. المقدمة

أدى سقوط النظام السلطوي التونسي في عام ٢٠١١ إلى فتح الباب أمام الناشطين الذين كانوا مستبعدين من المجال العام قبل الثورة، وذلك عن طريق توسيع المجال للموارد المادية والرمزية المتاحة لهم. تزامنًا مع السماح بالأحزاب السياسية، برزت الجمعيات كمجالات جديدة للمشاركة بفضل مرسوم القانون رقم ٨٨ لعام ٢٠١١، الذي يسَّر الإجراءات الإدارية اللازمة لتأسيس الجمعيات (انظر الملحق أدناه للمقارنة بين القانونين القديم والجديد). وبعد أربعين سنة من القمع، ظهر الفاعلون الدينيون على خشبة المسرح؛ خاصةً نشطاء حركة النهضة (الحزب الإسلامي[1] المنبثق عن حركة الاتحاد الإسلامي؛ الفرع التونسي للإخوان المسلمين). لذلك، ومع خروجهم من الحالة السرية بفضل الفرص الاجتماعية/السياسية الجديدة، قرر بعض النشطاء الاستمرار في انخراطهم في حزبٍ رسمياً، بينما اغتنم آخرون الفرصة للمشاركة في المجال الاجتماعي عن طريق تأسيس نوع مختلف من الجمعيات ذات التوجه الديني. وقرر العديد منهم الانخراط في أنشطة خيرية، في أعقاب المظالم الاجتماعية/الاقتصادية التي أطلقها الزخم الثوري.

ليس من قبيل المصادفة أن تصبح الأعمال الخيرية بعد الثورة شبه إمتياز للجمعيات ذات التوجه الديني، وخاصة لناشطي (النهضة) السابقين. يمكن أن يُعزى هذا إلى عاملين أساسيين: الديناميات النوعية للسياق السياسي التونسي، والأسس الأيديولوجية العامة للإخوان المسلمين. أولاً: تقدم تونس سياقًا خاصًا إذا قُورنت بالبلاد الأخرى في العالم العربي. في الحقيقة، وبعد قيادته البلاد إلى الاستقلال عام ١٩٥٦ قاد الرئيس حبيب بورقيبة حملة تحديث قامت على أساس التأميم القمعي للمؤسسات الدينية (الخاصة)؛ مثل الأوقاف والزوايا وإقامة العقبات في وجه إنشاء صندوق الزكاة (ديلاجوتسو وسيجيلُّو، ٢٠١٧).

بهذه الطريقة، وحتى عام ٢٠١١ كانت أغلبية الأنشطة الخيرية في تونس هي تلك التي تقوم بها الدولة (السلطوية). وهكذا، فإن قرار نشطاء النهضة السابقين – بعد الثورة – بالانخراط في الأنشطة الخيرية داخل إطار النشاط الجمعياتي في مشهد متحرر، قد مثَّل خلاصًا من نوع ما لمعارضي النظام القديم، الذين أصبحوا أحرارًا منذ عام ٢٠١١ في بناء نظام رفاه أكثر ديمقراطية. لذلك، فإن الأنشطة الخيرية في قطاع الجمعيات بعد الثورة لديها دوافع سياسية واضحة، حيث ظهرت إلى حد كبير كخدمات اجتماعية بديلة يقدمها متحدَّون سابقون للنظام السلطوي – الناشطون الإسلاميون – يأملون أن يفككوا الشبكات الزبونية لعائلة بن علي. كما بدأت الجمعيات السلفية المنشأة في تونس بعد ٢٠١١ في القيام بأنشطة خيرية، رغم أن أغلبها قد اختفى بعد الشقاق الذي حدث بين النهضة والجماعات السلفية في عام ٢٠١٣، والذي حظر الجماعة السلفية الجهادية (أنصار الشريعة) باعتبارها منظمة إرهابية (سيجيلُّو، ٢٠١٧).

ثانيا: من وجهة نظر أكثر عمومية، كانت الأنشطة الاجتماعية والخيرية جزءًا لا يتجزأ من تصور الإخوان المسلمين للمجتمع. في الحقيقة، إن الجهاز الأيديولوجي للحركة قائم على فكرة أنه في أي نظام إسلامي، لا يمكن فصل النشاط الاقتصادي عن القيم الأخلاقية، لأن الحياة الإنسانية تستوجب الوحدة الروحية والمادية (باتشيلُّو، ٢٠١٥). من هذا المنظور، يمكن أن يُعزى أصل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية إلى مادية النظم الرأسمالية الغربية، والتي تؤدي إلى الاغتراب الأخلاقي والثقافي للمجتمع. في طرحها لإعادة البناء الروحي والمادي للمجتمع، تظهر «الطريقة الإسلامية» كبديل اجتماعي واقتصادي وسياسي للنظم الغربية، عن طريق محاولة تقديم حل للمشكلات الاجتماعية والفقر والبطالة (باتشيلُّو، ٢٠١٥). لذلك، فإن «الجمعيات الخيرية» – تلك الجمعيات التي يتم تحديد الخيرية فيها رسميًا باعتبارها الغرض الأساسي لنشاطها الجمعياتي – قد أنشأها في الأغلب ناشطو النهضة السابقون، وهي ظاهرة جديدة تميز تونس ما بعد الحكم السلطوي . أما الجمعيات ذات الخلفيات الدينية المختلفة، مثل الجمعيات السلفية القليلة جدًا التي بقيت بعد ٢٠١٣، فقد وجهت معظم جهودها نحو الوعظ والمشاريع التعليمية، التي يجري تنفيذها جنبًا إلى جنب أنشطة خيرية محدودة.

إن تكاثر الجمعيات الخيرية ذات الخلفيات الدينية بعد ٢٠١١ قد أثار أسئلة بحثية جديدة فيما يتعلق بإطار عملها الأيديولوجي وتطورها طوال السنوات الثماني الماضية. في تتبعها للتسلسل الزمني لهذه الجمعيات، تهدف هذه الورقة إلى تحليل تحول القطاع الخيري على خلفية من التغير الاجتماعي/السياسي، متحرية كيف ظهرت الجمعيات الخيرية الإسلامية وموضعت نفسها في مجال عام متجدد شهد عودة الناشطين الدينيين إلى الواجهة بعد عقود عديدة من القمع.[2]

في البداية، اتخذت الجمعيات الخيرية ذات التوجه الديني لنفسها موضع الناشطين الاجتماعيين/السياسيين في إطار تكوين نظام

١ سوف تُستخدم كلمة «الإسلامي» في الصفحات التالية عند الإشارة إلى تلك الأنشطة السياسية التي لديها هدف واضح هو تحويل الدولة والمجتمع على أساس الأعراف والقيم الإسلامية (الإسلام السياسي).

٢ كل البيانات المقدمة في هذه الورقة جرى تجهيل مصادرها بشكل تام. جزء من البيانات المستخدمة في هذه الورقة تم الحصول عليها خلال زيارات ميدانية من أجل أطروحة المؤلفة للدكتوراه ما بين سبتمبر ٢٠١٥ إلى ديسمبر ٢٠١٧.

بيئي جديد ذات توجه «إسلامي»، والتي ظهرت بعد الثورة. لكن مع الوقت، مرت هذه الجمعيات بعملية تحول متعلقة بالتغيرات في المشهد السياسي بعد ٢٠١٤. وكما ستوضح الصفحات التالية، جرى تحفيز هذا التحول عن طريق العلاقات المتطورة مع حزب سياسي في طور التحول (النهضة)، وفتح فرص جديدة وإدخال بعض القيود، لا سيما الحوافز الانتقائية التي اتفق المانحون الدوليون والدولة التونسية على إعطائها فقط للفاعلين المدنيين المحترفين وغير المسيسين.

تسلط هذه الدراسة الضوء على تطور الصورة والممارسات التي حشدتها الجمعيات الخيرية ذات التوجه الديني، وفي نفس الوقت أيضًا إظهار تأثير هذه التحولات على قدراتها على الحشد في تونس ما بعد الحكم السلطوي.

٢. حول الطبيعة الإسلامية والاسلاموية للجمعيات الخيرية

في أعقاب ١١ سبتمبر أشار العديد من المعلقين غير الأكاديميين إلى أن الجمعيات الخيرية الإسلامية خدمت أهدافًا سياسية مباشرة عن طريق تجنيد المقاتلين الراديكاليين أو بالتمويل المباشر للجماعات الجهادية العابرة للحدود القومية. لكن في الآونة الأخيرة أصبح النشاط الخيري الإسلامي مادة للنقاش الأكاديمي، راسمًا صورة أعقد بكثير. مؤخرا اصبح الأمر اقل ثقلا بإظهار أنه بدلًا من أداء وظيفة سياسية مباشرة عن طريق الحشد للأحزاب السياسية من بين مجتمعات الفقراء والطبقة العاملة، فقد قامت الجمعيات الخيرية الإسلامية في العالم العربي بدلًا من ذلك بتقوية الروابط الأفقية داخل طبقة وسطى إسلامية (ويكهام، ٢٠٠٢؛ ويكتورويكز، ٢٠٠٣؛ بنثول وبليون جوردان، ٢٠٠٣؛ كلارك، ٢٠٠٤).

إن تعيين حدود ما هو «إسلامي» عند مناقشة أنشطة جمعيات الرفاه الاجتماعي ليس بالمهمة السهلة، لأنها لا تحتكم إلى القيم الإسلامية صراحةً من خلال (الدعوة). ونظرًا إلى أنه لا يوجد تعريف مُسلَّم به رسميا «للجمعية الإسلامية»، فسأشير إلى الصيغة التي تبنتها سارة بن نفيسة لـ «جمعية ذات خلفية إسلامية». تكتب سارة: «يمكن اعتبار الجمعيات إسلامية بقدر ما يظهر التوجه الإسلامي بوضوح في دوافع ومقاصد الفعل» (بن نفيسة، ٢٠٠٤: ١١٤). بشكل أكثر تحديدًا، يرى بينوا شالو أن الجمعيات الخيرية ذات التوجه الديني «هي تلك الجمعيات التي تحتوي على مبادئ دينية صريحة في روح عملها» (شالو، ٢٠٠٨: ٢٣١). تقف عمليات هذه الجمعيات الخيرية عند مفترق الطرق للعديد من أنشطة الرفاه الاجتماعية المتصلة بالمبادئ الإسلامية، مثل تقديم المأوى في الشتاء ومساعدة اليتامى وكبار السن، وتنظيم الفعاليات الثقافية خلال رمضان وأجازات عيد الأضحى وعيد الفطر (سيجيلُّو، ٢٠١٦). في بعض الحالات، يقترن النشاط الخيري أيضًا بأنشطة معينة من الدعوة والتعليم أو التنمية البشرية.

بعد عام ٢٠١١، تغدو الإشارات إلى الإسلام واضحة كذلك في إجراءات التمويل لأغلب المنظمات الخيرية: تمول الجمعيات الخيرية أنشطتها في المقام الأول من خلال جمع الزكاة (محليًا)، الأمر الذي يتطلب من الأفراد أن يقدموا نسبة من ثرواتهم الشخصية للفقراء، وهي أحد أركان الإسلام الخمسة، وبالتالي هي فرض، والصدقات التي هي إحسان شخصي يشجعه الإسلام أيضًا، لكنها لا تُعتبر فرضًا. في بعض الحالات، تم تمويل الجمعيات الخيرية الإسلامية عن طريق مانحين، يأتي كثير منهم من دول الخليج. الأنشط في تونس هي منظمة قطر الخيرية ومنظمتان كويتيتان: جمعية الشيخ عبد الله النوري الخيرية والهيئة الخيرية الإسلامية العالمية (سيجيلُّو، ٢٠١٦).[٣] بعد الثورة مباشرةً، وفر هؤلاء المانحون العرب عونًا ضروريًا للغاية للجمعيات الخيرية الإسلامية، التي أُعيقت قلة خبرتها جهودها لجذب التمويل الدولي مقارنةً بالجمعيات الأكثر رسوخًا التي تأسست قبل الثورة.

في السنوات التي تلت ٢٠١١، برزت الأنشطة الخيرية ذات التوجه الديني كشكل من النشاط الإسلامي، حيث أغلب أعضائها المؤسسين ناشطون قدامى، كانوا منخرطين في (حركة الاتجاه الإسلامي) السابقة على حزب النهضة. إن النشاط الإسلامي موات للغاية في تونس، حيث ظهر على خلفية مجتمع كان محرومًا من الفرص السياسية خلال فترة الحكم السلطوي ، وتطور بسرعة في المشهد السياسي المتحرر بعد انهياره. وبالتالي، فإن الفرضيات والأسئلة البحثية المتعلقة بالجمعيات الخيرية في تونس تنبع من أدبيات تفحص ديناميات تحول الناشطين الإسلاميين، باعتبارهم ناشطين ينفذون المشروع السياسي لبناء دولة ومجتمع إسلاميين. ويتداخل العمل الأكاديمي حول ما بعد الإسلاموية (روي، ٢٠٠٤؛ بيات، ٢٠٠٥) ومناهج الاعتدال (شويدلر، ٢٠٠٧) بقدر ما يركز كلاهما على تكيف الناشطين الإسلاميين مع الشروط الهيكلية الجديدة موضع الدراسة، أي تغير نظام الحكم. ومع ذلك، تظل هذه التحليلات مركزة على التطور المذهبي والديناميات الداخلية (المؤسسية) للأحزاب الإسلامية، متجاهلة الطرق التي يتصل بها هذا التغير أيضًا مع الفاعلين الاجتماعيين،

٣ من المهم الإشارة إلى أنه منذ حملة التوريق التي جرت في عام ٢٠١٤ ضد الأنشطة الخيرية الإسلامية، بدأت الجمعيات المحلية في الابتعاد عن المساعدات المالية من دول الخليج لكي تتجنب اتهامها بإخفاء تمويلات غير مشروعة متعلقة بأنشطة جهادية.

والتي تكون متضمنة بطريقة مباشرة في عملية التحول وتؤثر في النهاية على نواتجها. هكذا، وكما سيتضح في الصفحات القادمة، يتشابك تحول القطاع الخيري بعمق مع تحول حزب النهضة، حيث يمثلان مجالين للمشاركة كانا في الأصل جزءًا من نفس الحركة (تحولت حركة الاتجاه الإسلامي التونسية إلى حزب النهضة في عام ١٩٨٩)، لكنهما تطورا بشكل منفصل بعد ٢٠١١ على أساس ديناميات خارج الحركة (أحداث خارجية وديناميات إقليمية لعبت دورًا في تونس بعد الثورة) وتغيرات داخل الحركة (التحول التدريجي للحزب الإسلامي إلى حزب مدني).

في عام ٢٠١٣، تكشَّفت أزمة سياسية في شهور الصيف، اقترنت بالإطاحة برئيس من الإخوان المسلمين في مصر القريبة، ووفرت للجمعيات الخيرية ذات التوجه الديني في تونس الفرصة لتطبيع وضعها كـ «وكلاء للمجتمع المدني» عن طريق تبني منطق «المشاركة» مع المؤسسات. يتبدى هذا المنطق في قرار النهضة باتباع استراتيجية التخصص، التي أُعلنت رسميًا في المؤتمر العاشر للحزب عام ٢٠١٦، لكنها نوقشت بالفعل في المؤتمر التاسع عام ٢٠١٢، والتي استهدفت جعل الحزب السياسي كيانًا مميزًا عن الحركة الأوسع، فاصلًا بذلك السياسة عن الدين. وأدى هذا إلى الفصل التدريجي للاختصاصات بين المجال السياسي (مجال حركة الأحزاب السياسية) والمجال الديني (مجال حركة الدعوة أو الجمعيات الخيرية ذات التوجه الديني). لكن العلاقة ما بين الحزب والمجال الجمعياتي ذي الصلة لا يمكن تحديدها بدقة تامة كجزء من استراتيجية متفق عليها بين الناشطين الإسلاميين تتمركز حول حركة النهضة.

في الحقيقة، يظل موضوع التعامل مع الدعوة (والأنشطة ذات التوجه الديني في المجال الاجتماعي) في مقابل الأنشطة السياسية، موضوعًا مثيرًا للجدل بشدة. علاوة على ذلك، فإن العلاقة بين الجمعية والحزب السياسي بعيدة عن أن تكون محددة بشكل وظيفي. فالجمعيات واقعة أكثر وأكثر في شرك منطق جديد يتجاوز المشاركة في حركة سياسية (ثورية). في الحقيقة، هي واقعة في فخ سلسلة من التوترات، والناتجة عن التمني أو الاضطرار إلى العمل مع الدولة أو البحث عن تمويلات من الفاعلين الدوليين. وهناك حوافز مباشرة جديدة، مثل تقديم الإعانات لجمعيات مختارة، وحوافز غير مباشرة، مثل غياب التدابير القسرية التي تستهدف الناشطين الدينيين ذوي الصلات المشبوهة بالجماعات الجهادية. ومع ذلك، وما سيتبين في الصفحات التالية، فإن التغيرات التحولية لا يبدو أنها على طرف نقيض من تصور الجمعيات الخيرية لنفسها كجزء من «حركة إسلامية غير ثورية» (بيات، ١٩٩٨). فبدلًا من التوجه نحو ثورة مفاجئة، تقوم الحركات غير الثورية في نفس الوقت بالتعايش والتنافس مع المؤسسات المهيمنة والترتيبات الاجتماعية. هكذا، فإن هذه الأنماط من الحركات في نهاية الأمر لا تتحدى أو تفكك السلطة السياسية (سيجيلُّو، ٢٠١٨).

٣. إضاءة على الأنشطة الخيرية التونسية قبل ٢٠١١

منذ نهاية السبعينيات، اتبعت تونس مسارًا للتنمية يتمركز حول اقتصاد السوق. وأدى بدء تطبيق برنامج الاستقرار في عام ١٩٨٣ إلى عصر جديد من السياسات الاجتماعية عمل فيه التقشف المالي على تقييد الإنفاق الاجتماعي. وبعد أول تخفيضات في الميزانية، والتي أطلقت انتفاضة الخبز في عام ١٩٨٤، جرى تقديم سياسة جديدة لوضع حد للتأثير الاجتماعي المصاحب للتخفيضات في الإنفاق العام. فقامت الدولة بتنشيط نظام التأمين الاجتماعي عبر تحويلات أفقية للمنافع الاجتماعية – حيث اختارت أن تؤسس نظام رفاه قائم في مجال جمعياتي (تحت السيطرة). الجدير بالذكر أنه في الفترة بين عامي ١٩٨٧ و٢٠١١ (الإطار الزمني لنظام حكم بن علي) قامت جمعيات خيرية شبه حكومية، مثل الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي، بتأمين توزيع مساعدات الدولة عبر شبكتها من البدائل المحلية التي كان يسيطر عليها الحزب الحاكم (التجمع الدستوري الديمقراطي، الحزب الحاكم شبه الفريد من نوعه تحت قيادة بن علي) – لجان التضامن الاجتماعي الإقليمية في كل ولاية ولجان التضامن الاجتماعي المحلية في كل معتمدية. وكان صندوق التضامن الوطني الذي أُنشئ عام ١٩٩٢ آلية أخرى للمساعدة الاجتماعية شبه الحكومية. وكان الصندوق معروفًا في العموم باسم «٢٦,٢٦» إشارةً إلى رقم الحساب البنكي الرئاسي الذي كان المواطنون يودعون فيه تبرعاتهم، وكان يعمل على أساس إقليمي فيما كانت تُسمى بمناطق الظل، التي كانت تُعتبر أكثر المناطق تهميشًا في البلاد (بن رمضان، ٢٠١١).

بالإضافة إلى الجمعيات شبه الحكومية، سمحت الدولة كذلك بإنشاء بعض الجمعيات المنحازة سياسيًا إليها. وكان مؤسسو هذه الجمعيات في العموم من أبناء الخدمة المدنية أو حزب التجمع الدستوري الديمقراطي. وتركز عملها على الحماية الاجتماعية للنساء والأطفال وكبار السن وذوي الإحتياجات الخاصة (تانتورييه، ٢٠١٧). عملت هذه الأجهزة شبه الحكومية والتي تغاضت عنها الدولة كأداة للتحكم الاجتماعي عن طريق ضم الموالين لنظام الحكم وإقصاء منتقديه، مثل هؤلاء الذين كانوا في إطار الحركة الإسلامية. في الحقيقة، كانت هذه «الخيرية التابعة للدولة» فعَّالة في ممارسة التحكم السياسي والاجتماعي ليس فقط لأن الخضوع السياسي كان هو المعيار الأساسي لتلقي المساعدة، لكن أيضًا لأن رواد الأعمال المحليين كانوا مجبرين على المساهمة في «ماكينة المساعدة» في مقابل الحصول على امتيازات العمل (هيبو، ٢٠٠٦).

في إطار هذا السياق من المحسوبية والاستقطاب، كانت «الأنشطة الخيرية البديلة» لـ «خيرية الدولة» تجري في ظروف سرية

بواسطة الحركة الإسلامية في البلاد، حركة الاتجاه الإسلامي. في الحقيقة، ظهر العمل الخيري ذو التوجه الإسلامي في البداية في معارضة لخيرية دولة بن علي، واتسم بكونه نشاطًا مجتمعيًا ومعتمدًا على الذات. ومن الجدير بالذكر أنه في التسعينيات، وهي فترة من القمع القوي ضد الإسلاميين من قِبل نظام حكم بن علي، نظم الناشطون الإسلاميون شبكة خيرية سرية لتوفير الدعم لتلك الشرائح من السكان المنتمين للحركة. وكما أخبرني أحد النشطاء: «إن الأنشطة الخيرية الإسلامية ليست منتجًا جانبيًا نوعيًا للثورة، لكنها عادت للظهور في المجال العام ما بعد الثورة كاستمرار لأنشطة اجتماعية أسبق توجهت في ظروف سرية لدعم أسر السجناء وأرامل الشهداء وأيتامهم.»[٤] علاوة على ذلك، كانت شبكات التضامن تقوى غالبًا خلال فترات الحبس، خاصة خلال التسعينيات، عندما تم القبض على عدد كبير من الإسلاميين: «كان الوقت الذي قضيته في السجن شاقًا للغاية حيث كنت بعيدًا عن عائلتي. لكن في الوقت نفسه، كانت خبرة هامة لأني عززت صداقاتي مع رفاقي في محيط صعب للغاية. وأسسنا نوعًا من شبكات التضامن ما زالت حية إلى الآن.»[٥] هذه الروابط الشخصية والإحساس بالرسالة المشتركة وضعا الأساس لتوسع النشاط الإسلامي بعد ٢٠١١ – وفي أعقاب الثورة، برزت الخيريات الإسلامية كشبكة اجتماعية غير رسمية تتشكل من أعضاء حركة الاتجاه الإسلامي.

٤. القطاع الخيري بعد ٢٠١١: ظهور الفاعلين الإسلاميين في مشهد استقطابي متزايد

إن إسقاط النظام السلطوي في ٢٠١١ خلق شروطًا أمكن أن يتألق فيها ناشطون كانوا مقصيين سابقًا من المساحات الاجتماعية والسياسية – خاصة الفاعلين الدينيين – وفي نفس الوقت أتاح نقاشًا أكثر انفتاحًا حول الإسلام والإسلاموية في طول البلاد وعرضها. كما تمت إجازة الأحزاب السياسية الإسلامية وظهرت الجمعيات ذات التوجه الديني كمحركات رئيسية في داخل مجتمع مدني إسلامي كان مجبرًا سابقًا أن يكون تحت الأرض، وأن يعمل دون شرعية وطنية أو دولية.

من هذا المنظور، فإن الأنشطة الخيرية ما بعد الثورة لها دلالة سياسية واضحة، حيث قام عليها في الأغلب معارضون سابقون للنظام – ناشطون إسلاميون – قرروا بعد سقوط النظام السلطوي أن يعيدوا توجيه جهودهم نحو العمل الجمعياتي كشكل من النشاط الإسلامي: بناء شبكات اجتماعية جديدة ذات توجه ديني من الأسفل. وكما يصف ناشط سابق من النهضة: «بعد الثورة، كان بمقدورنا أن نختار إما الاستمرار في لعب دور في الحزب أو التحول إلى العمل الاجتماعي.»[٦] لقد كان القيام بالأنشطة الخيرية في تونس ما بعد الثورة بمثابة خلاص، من نوع ما، لناشطي النهضة ومعارضي النظام السابق، الذين حاولوا أن ينشئوا نظام رفاه بديلًا من أسفل إلى أعلى بعيدًا عن شبكة المحسوبية لنظام بن علي. في الواقع، وفي يوم ١٧ يناير ٢٠١١؛ اليوم الذي أُعلن فيه تشكيل الحكومة التونسية المؤقتة، أعلن أيضًا رئيس الوزراء وقائد حزب النهضة محمد الغنوشي أن الجمعيات التي تم تجميد أنشطتها سابقًا على يد النظام ستتمكن الآن من العمل بحرية. وقد سمح هذا للناشطين الإسلاميين بالمشاركة الكاملة في المجال الجمعياتي لأول مرة، في مجال عام جرت الهيمنة عليه سابقًا من قِبل جمعيات أدارتها عائلة بن علي وحلفاؤها.[٧]

انتشرت الخيريات الإسلامية بسرعة في تونس كلها، لتحل إلى حد كبير محل شبكات حزب التجمع الدستوري الديمقراطي السابقة. لم يكن رواج الجمعيات الخيرية مدفوعًا فقط بالزخم الثوري، بل تضاعف ببدء الأزمة الليبية في مارس ٢٠١١. وصل آلاف اللاجئين إلى تونس وأقيمت معسكرات اللاجئين في الجنوب. جرى تنظيم وهيكلة المساعدات الإنسانية عبر جمع المنتجات الأساسية من أجل اللاجئين، وقوافل التضامن والتطوع. تطورت الشبكات الخيرية الإسلامية استجابة للتدفق الهائل للاجئين عند معبر راس جدير الحدودي، موفرة المساعدات الإنسانية قبل وبعد وصول المساعدات الدولية. في سياق الحماس الثوري الممتد، أدى هذا الحشد الأوَّليّ لأنشطة الرفاه الاجتماعي إلى مأسسة الخيريات في البلاد بأكملها.

لذلك، وفي مشهد ما بعد ٢٠١١ المتسم بالمظالم الاجتماعية/الاقتصادية، شرعنت الجمعيات الخيرية ذات التوجه الديني عملها عن طريق الاستجابة المباشرة لعجز الدولة عن تلبية احتياجات أغلب القطاعات المهمشة من السكان. على خلاف الجمعيات العلمانية المحلية مثل إذاعة إي أف أم ونوادي الروتاري والليونز، لم تكن إرساليات الخيريات الدينية الناشئة متجذرة في السياسات الاجتماعية، لكن في الدين. وموضعت نفسها في معارضة إسلام الدولة والمساعدات الاجتماعية للنظام القديم، التي كانت قائمة

٤ مقابلة شخصية مع رئيس جمعية ن، والناشط السابق بحركة الاتجاه الإسلامي، نوفمبر ٢٠١٦.

٥ السابق.

٦ مقابلة شخصية مع ناشط سابق في النهضة، مايو ٢٠١٦.

٧ مقابلة شخصية مع م. الجهوبي، المدير العام المسؤول عن العلاقات مع الجمعيات في الوزارة المكلفة بالعلاقات مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان، يوليو ٢٠١٨.

على آلية الرعاية: «نحن لا نفعل هذا من منطلق الفائدة. ولا نفعل هذا من أجل الفقراء. بالنسبة لنا، هذا فرض، إنه ديننا – نحن نفعل هذا من أجل الله.»[٨] علاوة على ذلك، تعمل هذه الخيريات الإسلامية كجماعات قائمة على المساعدات الذاتية، حيث تعتمد عادةً على الشبكات الراسخة من روابط القرابة بين الرفاق القدامى. لذلك، فهي عادةً ما تنظم عملها بطريقة تعاونية. على سبيل المثال فالناشطون العاملون في جمعيات خيرية أكبر عادةً ما يساعدون هؤلاء الذين في خيريات أصغر بتوفير موارد إضافية من أجل المستفيدين منهم،. علاوة على ذلك، تنظم الخيريات الإسلامية في العادة أنشطة مشتركة خلال شهر رمضان المعظم، والأعياد الدينية الأخرى وحملات المساعدات الكبرى. (سيجيلُّو، ٢٠١٨).

٥. الجمعيات الخيرية والنشاط الإسلامي حتى صيف ٢٠١٣

مع عملها المتزايد في المجال العام بعد إسقاط النظام، أضفت الخيريات الإسلامية الشرعية على نفسها عن طريق الاصطفاف مع الجمهور الذي عارض النظام السلطوي لعقود، مع اتهام غالبية الجمعيات العلمانية – التي كان يتم التساهل معها إلى حد كبير قبل ٢٠١١ – بقربها من شبكات القائمة القديمة لعملاء حزب التجمع الدستوري الديمقراطي. ومع ذلك، فإن الجمعيات التي نالت الإذن بالتواجد أو تم التساهل معها قبل الثورة، تقول أنها تتمتع اليوم بالمزيد من حرية التدخل، لأنها لم تعد مضطرة لاحترام قائمة المستفيدين المفروضة عليها من مسؤولي الدولة: «خلال فترة حكم بن علي، كانت تلك الجمعيات التي تحاول أن تصبح مستقلة يرتد بها الحال لأن تكون مقيدة على نحو منتظم بخيوط القمع.»[٩] ظهرت الخيريات الإسلامية في مشهد ما بعد الثورة كجزء من حركة اجتماعية موازية للحزب الإسلامي، من كتلة اجتماعية/سياسية جديدة تحاول مواجهة القوة الثقافية والاقتصادية والسياسية للمعسكر التقليدي المرتبط بالنخبة البورقيبية أو القومية، والتي تحتفظ، حتى اليوم، ببعض السيطرة السياسية والبيروقراطية بعد أن عاودت الظهور متجسدة في حزب نداء تونس، الذي تأسس عام ٢٠١٢، برؤية مبدئية هي مواجهة حزب النهضة.

وبما أن أغلب الناشطين العاملين مع الجمعيات الخيرية جاءوا في الأصل من حركة سياسية، فقد اختلطت الحدود بين النشاطين الاجتماعي والسياسي مباشرةً بعد الثورة: «في البداية، كانت الجمعية تقوم بكل شيء. لم يكن هناك فصل حقيقي بين النشاط السياسي والنشاط الاجتماعي.»[١٠] وبالتالي، فإن مشاركة ناشطي النهضة في القطاع الجمعياتي، وفي الأنشطة الخيرية على وجه الخصوص، بين ٢٠١١ و٢٠١٣ أصبح قضية شائكة؛ مع اتهام البعض للحزب بأنه يعيد بطريقة غير مباشرة خلق هيمنة شبيهة بهيمنة حزب التجمع الدستوري الديمقراطي تحت قيادة بن علي، عن طريق توصيل الآليات ببعضها مستخدمًا المساعدات الاجتماعية للدفع نحو مزيد من السيطرة السياسية. علاوة على ذلك، وكما ذكرنا سابقًا، فإن الشعبية المتزايدة للخيريات الإسلامية وسط القطاعات الأكثر حرمانًا من السكان أظهرت رد فعل مضاد قوي أمام الجمعيات العلمانية اليسارية. وأدى هذا بدوره إلى محاولات لبناء روابط أوثق بين الجمعيات الإسلامية، حتى تتمكن من تشكيل كتلة متماسكة تستطيع «الصمود أمام الهجوم»[١١] الذي ينفذه الناشطون العلمانيون. كانت الجبهة التونسية للجمعيات الإسلامية[١٢] واحدة من هذه المحاولات، أُنشئت بغرض «توحيد القوى الإسلامية لمحاربة العلمانية في تونس، ومواجهة تدنيس الإسلام، وإدخال الشريعة في الدستور» (سيجيلُّو، ٢٠١٨).[١٣]

الجبهة التي ضمت خيريات إسلامية عديدة وجمعيات دينية أخرى (مثل جمعيات الدعوة السلفية) نشطت بشكل خاص خلال عام ٢٠١٢، حيث نظمت مظاهرات واحتجاجات أمام الجمعية التأسيسية (ميروني وسيجيلُّو وديفاتشي، ٢٠١٨). في يوم ٢٥ مارس ٢٠١٢، نظمت الجبهة مظاهرات ضد يوم المسرح العالمي، ولاحقًا في ذلك العام دعمت احتجاجات تعبر عن الاستياء من عرض فيلم (برسيبوليس) – الذي اعتُبر مهينًا للقيم الإسلامية –[١٤] تضمنت اعتصامًا أمام السفارة الأمريكية ومسيرة من مسجد الفتح إلى مبنى السفارة يوم ١٤ سبتمبر. أخيرًا وليس آخرًا، وقَّعت الجبهة أيضًا التماسًا يدين إضرابًا للاتحاد العام التونسي للشغل في ديسمبر من ذلك العام، والذي كان واحدًا ضمن سلسلة من الاحتجاجات المتصاعدة ضد الحكومة التي يقودها الإسلاميون

٨ مقابلة شخصية مع رئيس جمعية ب، مايو ٢٠١٦.

٩ مقابلة شخصية ومحادثات غير رسمية مع رؤساء العديد من جمعيات القروض الصغيرة، مايو ٢٠١٦.

١٠ محادثة غير رسمية مع رئيس جمعية خيرية، مايو ٢٠١٦.

١١ مقابلة شخصية مع رئيس الجمعية الخيرية ن، يناير ٢٠١٧.

١٢ شبكة رسمية تضم الجمعيات الإسلامية (بما فيها الخيرية) والجمعيات السلفية.

١٣ بيانات مستعادة من شبكة المعلومات الدولية.

١٤ كان عرض فيلم برسيبوليس يوم ٧ أكتوبر ٢٠١١ على قناة نسمة تي في قد أشعل احتجاجات من جانب الجمهور الإسلامي التونسي الذي اعتبر الفيلم تجديفًا، بسبب تجسيد الذات الإلهية، الأمر الذي يعد بمثابة انتهاك لقيم الإسلام المقدسة.

والتي بلغت ذروتها في صدامات عنيفة في العاصمة.[15] وقامت جماعات المعارضة (الجمعيات اليسارية والعلمانية بصورة أساسية) على فيسبوك بإدانة هؤلاء الذين دعموا العريضة المؤيدة لحركة النهضة، ونشرت قائمة الموقعين، مشيرة بشكل خاص إلى كتلة مؤلفة من الخيريات الإسلامية وجمعيات الدعوة وجمعيات الأئمة والأحزاب السلفية، مثل جبهة الإصلاح (ميروني وسيجيلُّو وديفاتشي، ٢٠١٨).

كان رد فعل المعسكر «العلماني» قويًا في مواجهة حشود الجبهة الإسلامية عبر إجراءات مضادة في مجال تتزايد فيه الخلافات. تصاعدت المعارضة لحزب النهضة في صيف عام ٢٠١٣، لتبلغ ذروتها في مظاهرة واسعة النطاق أمام البرلمان تطالب باستقالة الحكومة. جاء هذا الاحتجاج في أعقاب الاغتيال السياسي الثاني في تونس[16] والإطاحة بالرئيس المؤيد من الإخوان المسلمين محمد مرسي في مصر. وفي يناير ٢٠١٤، بعد فترة من الحوار الوطني الذي جاء بعد الأزمة المؤسسية والسياسية، جرى تعيين حكومة من التكنوقراط برئاسة رئيس الوزراء مهدي جمعة. أطلقت الحكومة الجديدة حملة لاستعادة سيطرة الدولة على المساجد وكي تضع تحت اختصاصها تلك الأنشطة التي زعم المحتجون أن حركة النهضة تستخدمها سياسيًا كي تجعل المجتمع التونسي مجتمعًا «وهابيًا» (سيجيلُّو، ٢٠١٨). في هذه الفترة، نفذت الشرطة عددًا من العمليات التي استهدفت الجمعيات الإسلامية بغرض التأكد من قانونية أنشطتها. وفقًا لأغلبية الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات الشخصية، كانت الإجراءات المحاسبية تُستخدم باعتبارها الآلية الأساسية للضغط والسيطرة، مع اتهام جمعيات كثيرة بإخفاء تمويلات غير مشروعة متعلقة بالأنشطة الجهادية. وواجهوا عقوبات شملت الإيقاف عن العمل من شهر إلى ثلاثة شهور، وتجميد الأصول، بل والإغلاق النهائي للجمعية (سيجيلُّو، ٢٠١٨).

وفقًا لمدير الإدارة العامة للجمعيات والأحزاب السياسية، وهي هيئة تابعة لمكتب الرئاسة منذ ٢٠١١، «القانون الحالي للجمعيات غامض للغاية، وبالتالي فهو يترك الجمعيات حديثة التطوير حرة تفعل ما تشاء.»[17] وهكذا، ومنذ عام ٢٠١١، عوقبت ٤٤٩ جمعية على فشلها في تسجيل استلام تمويلات أجنبية، ١٧٩ منها لأن وضعها لم يكن واضحًا أو لأنها خرقت المرسوم ٢٠١١/٨٨، و٢٣٦ بسبب علاقات مع الجماعات الجهادية.[18] وإلى حد كبير تشكلت ردود أفعال الجمعيات الخيرية على هذه الإجراءات من خلال سياق من الصراع السياسي، الذي تفاقم بعد عام ٢٠١٣، مقسمًا النسيج الاجتماعي بين الناشطين «العلمانيين» و«الإسلاميين»: «جمعيتنا، مثلها في ذلك مثل جمعيات خيرية كثيرة أخرى تطورت بعد الثورة، قريبة من النهضة. بمعنى أننا لسنا ضد الحزب لأننا نتشارك قيمه، لكننا لسنا جزءًا من الحزب. ومع ذلك لمجرد أننا نتشارك نفس القيم يجري اضطهادنا الآن.»[19] في الحقيقة تؤكد العديد من الجمعيات على حقيقة أنه كان هناك تحول واضح في آليات سيطرة الدولة بعد عام ٢٠١٣، والتي يرونها متصلة بوضوح بالحملة السياسية ضد النهضة: «كانت هجمة الدولة [على الجمعيات الدينية] في محاولة لمهاجمة النهضة. أتعجب لماذا لم تفرض الدولة سيطرتها على الجمعيات الخيرية العلمانية.»[20] في بعض الحالات، عبَّر من تحدثوا في المقابلات الشخصية عن موقف حازم ضد الدولة، زاعمين أن «الدولة لا تسمح بوجود العمل الخيري في هذا البلد، لأنها تود أن تُبقي على شبكاتها المقربة التي كانت موجودة قبل الثورة.»[21]

وبينما كان حزب النهضة يحاول التوسط بين قاعدة مؤيديه والقوى العلمانية من ناحية، كان من ناحية أخرى يستغل الموقف ويدفع بكوادر نشطة في الجمعيات نحو التغيير مع الآخر. أتاحت هذه المرحلة المفصلية لقيادة النهضة فرصة ذهبية لإجبار ناشطيها على قبول الفصل بين الدعوة والسياسة على أساس النداء الداعي إلى التخصص الذي بدأ في عام ٢٠١٢ وبلغ ذروته بإعلان سياسة التخصص في المؤتمر العاشر للحزب في مايو ٢٠١٦. هيمنت على المؤتمر مناقشات حول الفصل بين الحزب والحركة، واللذان كانا قبل الثورة مكونين متشابكين لحركة الاتجاه الإسلامي (ديلاجوتسو وسيجيلُّو، ٢٠١٧). وبدورها شجعت سياسة التخصص والفصل بين الحزب السياسي والحركة وسهلت تخصصًا موازيًا للجمعيات الإسلامية، مثل الجمعيات الخيرية أو جمعيات التعليم الديني.

١٥ نظم الاتحاد العام للشغل الإضراب ضد ما كانت تُسمى بحكومة «الترويكا». وكان الترويكا اسمًا غير رسمي أُطلق على التحالف بين الأحزاب الثلاثة (النهضة والتكتل والمؤتمر من أجل الجمهورية) الذي حكم تونس بعد انتخابات الجمعية التأسيسية في ٢٠١١. وقد تنحى علي العريض (النهضة) من منصبه كرئيس للوزراء في ٩ يناير ٢٠١٤.

١٦ اغتيال شكري بلعيد – قائد للمعارضة مع حركة الوطنيين الديمقراطيين اليسارية العلمانية – أشعل في فبراير ٢٠١٣ أولى الاحتجاجات ضد الحكومة التي يقودها حزب النهضة. في يوليو ٢٠١٣، جرى اغتيال محمد براهمي وهو قائد ثان للمعارضة من حزب حركة الشعب. أثارت هاتان الحادثتان أزمة عنيفة حلتها استقالة النهضة، وتأسيس «حوار وطني» وتشكيل حكومة تكنوقراطية.

١٧ مقابلة شخصية مع علي عميرة، يوليو ٢٠١٨.

١٨ بيانات تم الحصول عليها بواسطة سكرتارية رئاسة الحكومة، يونيو ٢٠١٨.

١٩ مقابلة شخصية مع السكرتير العام لجمعية إ، يوليو ٢٠١٨.

٢٠ مقابلة شخصية مع رئيس جمعية ر، يوليو ٢٠١٨.

٢١ مقابلة شخصية مع رئيس جمعية ن، يوليو ٢٠١٨.

٦. تحول الجمعيات الخيرية الإسلامية داخل إطار «التخصص»

كانت النتيجة الأولى لاستراتيجية التخصص هي محاولة الفصل المهني بين كوادر الحزب والمديرين التنفيذيين للجمعيات – حيث قام قادة الحزب الراغبون في المشاركة في القضايا الأكثر حزبية بترك مجالس إدارة الجمعيات الإسلامية بمجرد انتخابهم في الشورى (المجلس العام للحزب) بينما قام الناشطون الأكثر توجهًا إلى الدعوة بالاستقالة من الشورى للانخراط في المجال الاجتماعي. وفيما يعكس ميل حزب النهضة نحو نموذج السياسة النيوليبرالية، حبذت جمعياته الخيرية المرتبطة به بدورها التخصص التكنوقراطي، متحركة في اتجاه المنظمات غير الحكومية الاحترافية؛ فاصلةً المشاركة المدنية عن المجال السياسي. وقد شهدت الأعوام الثلاثة الماضية على وجه الخصوص تحولًا في تأطير وهيكل ودور وأنشطة الجمعيات الخيرية الإسلامية التونسية.

وكما ذكر كادر سابق في حركة الاتجاه الإسلامي ورئيس جمعية خيرية ذات شعبية في تونس: «نحن نسعى للتخصص في مجال المجتمع المدني بينما يتخصص الحزب في الأمور السياسية.»[٢٢] لقد قامت الجمعيات الخيرية تدريجيًا بإضفاء الطابع الاحترافي على أنشطتها الخيرية تحت عباءة «التخصص». إن الإجراءات التي يجب أن يتبعها المستفيدون من أجل الوصول إلى المساعدات قد أصبحت موحدة، فعندما يطلب أفراد ما المساعدة، يملؤون نموذج هوية، وتقوم المنظمة بزيارة ميدانية دون إخطار، وهناك دائمًا احتمال بأن يتم وضع طلباتهم في قائمة انتظار. يقوم بهذه الإجراءات أخصائيون اجتماعيون تابعون للجمعية. وكما لاحظت خلال البحث الميداني، قد تأتي المساعدات في شكل أغذية وأجهزة منزلية وملابس. ويجري تخزين وتصنيف السلع التي سيتم توزيعها في مقر الجمعية. في تنظيمها لأنشطتها، أقامت الجمعيات الخيرية فيما بينها تقسيمًا واضحًا للعمل لتأمين وضوحها أمام أضعف قطاعات المجتمع وخدمة الاحتياجات المحلية بطريقة متسقة ومنطقية. في بعض الحالات، قامت هذه الجمعيات بتقسيم الحيز الحضري إلى مناطق تدخُّل، وتكليف كل جمعية بخدمة منطقة معينة. باتباع هذا التقسيم الجغرافي، تستخدم الجمعيات قواعد بيانات مشتركة لتجنب التدخلات المتكررة.

تتضح احترافية الجمعيات الخيرية أيضًا في اللغة التقنية المستخدمة للتنافس مع المنظمات العلمانية غير الحكومية من أجل جذب التمويلات الدولية الغربية (سيجيلُّو، ٢٠١٨). في الوقت الذي أمكن فيه رؤية هذا التحول كمحاولة في المقام الأول لتهدئة شكوك الجمعيات اليسارية والعلمانية المحلية حول العلاقة المالية بين الجمعيات الخيرية الإسلامية والجهات المانحة الخليجية،[٢٣] كان لإعادة التسمية تلك تأثير ملفت على الطريقة التي تقدم بها الجمعيات الخيرية نفسها للجمهور. خلال المقابلات الشخصية، كان ممثلو الجمعيات يمتنعون عن استخدام مفردات مثل «إسلامية» و«دينية» في الحديث عن الهوية الأساسية لجمعياتهم، مشيرين إلى أنفسهم ببساطة كـ «مسلمين صالحين في بلد مسلم» (سيجيلُّو، ٢٠١٨). علاوة على ذلك، أسقطت بعض الجمعيات الإشارات إلى أصولها الإسلامية ، مقدمة نفسها بدلًا من ذلك باعتبارها مدفوعة برسالة إنسانية، رابطة هذا بالمقاييس الدولية كصك شرعية: «أنشطتنا الخيرية ليست قائمة على الديني، لكنها تستلهم المقاييس الإنسانية التي أرستها المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة.»[٢٤] إن استعداد الجمعيات الخيرية الإسلامية للنأي بأنفسها عن المرجعيات الدينية يتضح أكثر من خلال فيض حديث من تغيير الأسماء، حيث تبنت جمعيات كثيرة أسماء «محايدة» وغير دينية أو تستلهم الجغرافيا (مثلا: جمعية تونس الخيرية).

بالإضافة إلى تزايد الاحترافية، فإن أغلب الناشطين الذين جرت مقابلتهم من أجل هذه الورقة أكدوا أيضًا استعداد جمعياتهم لتوسيع مجال أنشطتها بما يتجاوز الخيرية، تاركةً خلفها – على الأقل اسميًا – أساسها القائم على الأعراف والقيم الإسلامية.[٢٥] في الحقيقة، ومنذ ٢٠١٤، انخرطت جمعيات عديدة بشكل تدريجي في أنشطة جديدة متصلة بالتنمية الاجتماعية والحكم المحلي. وعند سؤالهم عن أسبابهم في القيام بهذا، أوضح الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات أنه كان اختيارًا عقلانيًا بهدف مساعدة الجمعيات على «خلق تأثير أكبر كمنظمات غير حكومية احترافية.»[٢٦] إلى جانب عملها الخيري، بدأت جمعيات عديدة مشروعات تنمية اجتماعية صغيرة للأسر والعاطلين، وأنشطة حكم محلي مثل حملات الوعي بالبيئة، وأنشطة ما بعد مدرسية. تأتي هذه الرغبة في مجال أوسع من فكرة القضاء على العلاقة التواكلية بين الفاعلين الخيريين والمستفيدين منهم: «الخيرية هامة، لكنها تحمل خطر غرس التواكلية بين المستفيدين. نحن بحاجة إلى التخصص في التنمية الاجتماعية إذا كنا نريد الإسهام في التغيير الاجتماعي مع الحفاظ

٢٢ مقابلة شخصية مع رئيس جمعية ت، يوليو ٢٠١٧.

٢٣ في البداية، كانت أغلبية الجمعيات الدينية تحصل على دعم مالي من مؤسسات خيرية قائمة في الخليج، غالبًا من مصادر قطرية أو كويتية، والتي كانت جذابة بسبب قرابتها الثقافية وفي نفس الوقت لأنها لا تضع العوائق التقنية والشروط التي تضعها عادة الجهات المانحة الغربية. لكن العلاقات المالية بين الجمعيات الخيرية الدينية التونسية والجهات المانحة الخليجية أثارت الشكوك وسط الجمعيات التونسية اليسارية/العلمانية ودوائرها، مطلقة حملة ضد الغموض المالي للكتلة الاجتماعية الإسلامية الموصوف أعلاه.

٢٤ مقابلة شخصية مع رئيس جمعية ر، يوليو ٢٠١٨.

٢٥ ثمة جمعيات عديدة تأسست في عام ٢٠١١ كـ «جمعيات خيرية» قُدمت بدلا من ذلك خلال المقابلات الشخصية في أعوام ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨ كجمعيات تعمل على «التنمية الاجتماعية».

٢٦ مقابلة شخصية مع رئيس جمعية ر، يوليو ٢٠١٨.

على القيم الإسلامية.»[٢٧] وقد وصف أحد الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات أنشطة الحكم المحلي كمحاولة للبدء في «خدمة كل المواطنين بدلًا من مجموعة صغيرة من المؤمنين.»[٢٨]

لقد مرت بعض الجمعيات بتحول واضح في السنين الأخيرة، من جمعيات خيرية إسلامية إلى منظمات غير حكومية تنموية. وفي قيامها بهذا، أتكلت هذه الجمعيات على ل العمل الاحترافي استراتيجياً في خطابها كمحاولة لاكتساب الشرعية على مستوى دولي (مع الجهات المانحة الدولية) وعلى مستوى وطني (فيما يتعلق بالدولة). أكثر الأنشطة شيوعًا لهذه الجمعيات الخيرية ذات الوجهة الجديدة هي: دعم اقتصاد تضامن اجتماعي (أحد المجالات الأساسية للتدخل بالنسبة للجهات المانحة الدولية في تونس بعد ٢٠١١)؛ وتطوير الشراكات والشبكات بين الجمعيات المحلية، وتيسير التعاون مع الإدارة المحلية والمؤسسات الدولية، ومحاولات تطوير المهارات التقنية والقدرات المؤسسية لناشطي المجتمع المدني، وفقا لمبادئ إدارة الجودة.[٢٩] وقد قامت الجمعيات الأكبر بتأسيس مراصد تقنية موكولة بمهمة توفير الخدمات القانونية لناشطي الجمعيات، والجمعيات الأخرى الأصغر التي تفتقر إلى الخبرة والموارد، وهي خطوة ذات قيمة استراتيجية عالية في ضوء تهديدات الدولة القانونية ضد الجمعيات الخيرية ذات التوجه الديني منذ عام ٢٠١٤.

وقد أدى هذا التوسع في الأنشطة إلى خلق وظائف داخل الجمعيات الخيرية، مع إنشاء مناصب مهنية جديدة مثل «مستشار» و«مدير مشروعات». يرتبط هذا بالإداريات المتزايدة لهذه الجمعيات، والتي افضى إلى ضرورتها الصراع مع الدولة. وجرى إيلاء اهتمام خاص بالإدارة المالية: «لقد استأجرنا خبيرًا محاسبيًا لكي نتجنب المشاكل مع الدولة.»[٣٠] من المدهش أنه خلال عملي الميداني، أراني رؤساء الجمعيات الذين تحدثت إليهم السجلات المالية قبل بداية المقابلات الشخصية، مشيرين إلى مخاوف عميقة بشأن الشفافية وإلى رغبة في إضفاء الشرعية على إجراءاتهم الإدارية. لم يكن إضفاء الاحترافية على الجمعيات مجرد ممارسة فاضلة، بل هو أيضًا وسيلة للدفاع في مواجهة «هجمة من الدولة». (سيجيلُّو، ٢٠١٨).[٣١] وكما أخبرني أحد رؤساء الجمعيات: «لا بد أن نؤدي عملنا على أكمل وجه كي نتجنب مواجهة العقوبات على التناقضات البيروقراطية. الآن، كل الحسابات سليمة تمامًا، مع قائمة كاملة من المعاملات النقدية القادمة من جهاتنا المانحة الوطنية والدولية.»[٣٢]

مع ذلك، وكما لوحظ، لم تقوض عملية إضفاء الاحترافية القيم الإسلامية الضمنية ، فهي مجرد إعادة ترتيب مهنية:

يمثل هذا التحول بالفعل تطوّرا، والذي يتبع برنامج صياغة «إسلام حديث»؛ بمعنى تصور الخروج بحلول تقنية لعيش أي مسار حياتي وفقا للمعايير الإسلامية. يتعلق الأمر بتكييف قيم الإسلام مع السياق المعاصر، لأنه من الممكن عيش حياة حديثة وفي نفس الوقت احترام الفرق بين الحلال والحرام.[٣٣]

يبدو أن عملية إضفاء الاحترافية تُعد بمثابة خطوة ضرورية للبقاء بالنسبة للجمعيات الخيرية الإسلامية في مرحلة تحول اجتماعية/ سياسية صعبة تتسم بقمع الدولة المتجدد: «نحن بحاجة لأن نصبح احترافيين لكي نقاوم عدوان الدولة والتنسيق بيننا.»[٣٤] هكذا، وبالرغم من هذا التحول، يبدو أن الجمعيات الخيرية تناضل للإبقاء على هويتها الدينية في أمان، حتى لو أن هذه الجمعيات لديها قواعد مدنية أكثر منها سياسية، في إطار التخصص. ومع ذلك، فإن هذا التحول ليس فصلًا واضحًا، لكنه مجرد تقسيم للاختصاصات بين «مجالات» مختلفة كانت في الأصل جزءًا من حركة إسلامية شاملة. لذا فإن (الجبهة التونسية للجمعيات الإسلامية) ذات التوجه السياسي، والتي كانت شبكة غير متجانسة تضم جمعيات مختلفة ذات خلفية دينية، انتهت صلاحيتها في آخر المطاف، مفسحة المكان لشبكات متجددة تخصصية وقطاعية مكونة من جمعيات احترافية: مثلًا شبكات إقليمية للجمعيات الخيرية. هذه الشبكات ليست عفوية، لكنها بدلًا من ذلك يجري تنسيقها عن طريق أكبر الجمعيات الحضرية الاحترافية التي تعمل كمنظمات مظلية: «نحن بحاجة إلى تعزيز الشراكات المحلية لكي نعمل. [نحن بحاجة] إلى خلق شبكات جمعياتية، لمساعدة الجمعيات الصغيرة قليلة الخبرة والمتناثرة عبر البلاد لكي تكتسب الاحترافية ولكي تتعاون مع المؤسسات المحلية والدولية.»[٣٥] وقد شهدت السنوات الأخيرة شبكات احترافية جديدة من الجمعيات الخيرية تنبثق في ولايات مختلفة عبر البلاد بعد فشل الشبكات السياسية الإسلامية في بواكير فترة ما بعد الثورة.

٧. العلاقة المُجدَّدة مع الدولة والجمعيات العلمانية: خدمة المدينة أكثر من الأمة

نتيجة أخرى لحملة الدولة على الجمعيات الخيرية الإسلامية منذ تشكيل الحكومة التكنوقراطية، كانت تحول استراتيجي في

٢٧ مقابلة شخصية مع نائب رئيس جمعية م، يونيو ٢٠١٦.

٢٨ مقابلة شخصية مع رئيس جمعية ك، مايو ٢٠١٧.

٢٩ بيانات تم الحصول عليها خلال مقابلات شخصية مع الجمعيات وتحليل المواد مباشرة.

٣٠ مقابلة شخصية مع رئيس جمعية س، يوليو ٢٠١٨.

٣١ محادثة غير رسمية مع رئيس جمعية خيرية، مايو ٢٠١٦.

٣٢ مقابلة شخصية مع جمعية ن، يوليو ٢٠١٨.

٣٣ مقابلة شخصية مع رئيس جمعية د، يوليو ٢٠١٨.

٣٤ مقابلة شخصية مع رئيس جمعية ر، مايو ٢٠١٦.

٣٥ مقابلة شخصية مع نائب رئيس مؤسسة و، يونيو ٢٠١٧.

علاقة هذه الجمعيات بالإدارات المحلية. لاحظت خلال زياراتي الميدانية أن الجمعيات الخيرية على ما يبدو قد ارتبطت على نحو متزايد بالإدارات الإقليمية، بينما يتم الإبقاء على «مرجع الخلاف» من أجل التعاملات مع الحكومة المركزية في تونس العاصمة. إن السلطة التنفيذية في تونس العاصمة، وهي ليست دائما ذات ميول إيجابية نحو حزب النهضة، يتم الإشارة إليها استراتيجيًا بـ «الدولة» من قِبل الجمعيات الخيرية الإسلامية لتساوي بين ممارساتها وممارسات نظام بن علي، بمعنى أن دولته السلطوية كانت تمارس السيطرة على الجمعيات المحلية (سيجيلُّو، ٢٠١٨).

على الجانب الآخر فإن العلاقات بين الخيريات الإسلامية والمسؤولين المحليين تجري تقويتها وشرعنتها على أساس من إحساس مشترك بالانتماء الإقليمي، أكثر من المنافسة السياسية. في الحقيقة، وفي أغلب الحالات، تضم اللجان التنفيذية للجمعيات وجهاء محليين لديهم صلات شخصية بالمسؤولين الإقليميين، والذين يقدمون أنفسهم ويجري تقديمهم باعتبارهم قائمين على حشد الموارد. هذه الروابط المحلية لا غنى عنها بالنسبة لرؤساء الجمعيات، الذين يستخدمونها لخلق فرص للتعاون وبالتالي لمزيد من ترسيخ شرعيتهم على مستوى وطني. ومع ذلك، ينبغي ملاحظة أنه بعد الثورة تم السماح لناشطي النهضة بالانضمام إلى المؤسسات المحلية كتعويض عن القمع الماضي، لذلك في بعض الحالات يمكن قول أن التعاون له جذور من انتماء سياسي مشترك.

إن الشراكات بين الجمعيات والإدارات المحلية يمكن أن تأتي في شكل تعاون مباشر – التنظيم المشترك للأعمال الخيرية – أو تعاون غير مباشر، باعتماد السلطات على عمل الأنشطة الخيرية لملء الفراغ الناشئ عن الخلل في توفير شروط الرفاه العامة، خاصة في المناطق الأفقر من البلاد. في الحقيقة، ووفقًا لأحد المسؤولين الإقليميين: «يمكن أن تكون الجمعيات الخيرية موردًا للدولة لأنها أكثر تورطًا في النسيج الاجتماعي، وبالتالي فهي تعرف على نحو أفضل أين يجب أن تتدخل الدولة.»[٣٦] لذلك، بدأ العمل الخيري يُقدَّم إلى جمهور أوسع يتجاوز «الوسط الإسلامي»، فإن الجمعيات الخيرية تدريجيًا «بدأت في خدمة المواطنين بدلًا من الأمة، على العكس من أنشطتها الأصلية.»[٣٧]

لكن الجمعيات الخيرية لا تعمل فقط كجهات فاعلة تابعة للسلطات المحلية. بل هي أيضًا تتعاون مع البلديات لتيسير الموازنة التشاركية، مع مشاركة أعضاء بارزين من الخيريات الإسلامية في حملات جمع التبرعات لزيادة ميزانية البلدية في بعض المناطق (سيجيلُّو، ٢٠١٨).[٣٨] تعني هذه الشراكات الجديدة أن الخيريات الإسلامية لم تعد بحاجة لتقديم نفسها كنموذج بديل من أجل إعادة تنظيم المجتمع، نموذج يقف على النقيض من الدولة ومتحديًا لها. بدلًا من ذلك، أصبحت معتمدة عليها بشكل متزايد وتسعى للعمل داخل إطار المؤسسات والهياكل الموجودة بدلًا من تغييرها. في الحقيقة، ليس هناك دافع كبير لدى الخيريات الإسلامية لتحدي الدولة، التي تتلقى منها الأذون الرسمية والمساعدة المالية.

لقد عززت هذه العلاقات أيضًا ديناميات جديدة بين الخيريات الإسلامية والجمعيات (العلمانية) الأخرى. وربما أبرز الأمثلة هي الأشكال الجديدة من المشاركة التي نشأت وسط المنظمات الخيرية التي تقوم بالحشد حول قضايا متصلة بالحكم المحلي، خاصة تلك التي تركز على القضايا البيئية. ومنذ الأزمة السياسية في عام ٢٠١٣، يبدو أيضًا أن هذا قد ظهر كنموذج في كل أنحاء تونس، وهي بالضبط استراتيجية أخرى في ترسانة الخيريات الإسلامية التي تحاول دعم شرعيتها. في ولاية سليانة، قامت الجمعيات الخيرية بالاندماج في شبكة محلية للدفاع عن الحقوق التنموية لمثليها وبشكل خاص لمحاربة مشروع يلوث المدينة. كذلك في صفاقس، حيث الانقسام العلماني-الإسلامي كان أعلى تاريخيًا، استثمرت خيريات عديدة في حملات لإغلاق مصنع (سياب) لمعالجة الفوسفات. نجد دلائل تحول الخيريات الإسلامية وفقًا لهذا التوجه الجديد حتى في أكثر المناطق المحافظة في جنوبي تونس، مثل مدنين، حيث كان للدين تأثير تاريخي على أنشطة التعبئة الاجتماعية. وفي عام ٢٠١٦ انضمت الجمعيات الخيرية إلى نظيرتها العلمانية في عمليات الحشد ضد الشركات الملوثة في مدينة مدنين.

٨. الجمعيات الخيرية وإعادة تشكيل حركة شعبية «غير ثورية»

إن التغيرات التحولية الموضحة سابقًا لا يبدو أنها على خلاف مع تصور الجمعيات الخيرية عن نفسها كجزء من «حركة إسلامية غير ثورية» (بيات، ١٩٩٨)، الأمر الذي تعود أصوله إلى حركة الاتجاه الإسلامي، ثم امتدت إلى حزب النهضة، لكن هذا بعد أن قامت عملية التخصص تدريجيًا بتنظيم وتنسيق مكوناتها داخل النسيج الاجتماعي. من المثير ملاحظة أنه يمكن العثور على جمعيات خيرية في مناطق توجد بها جمعيات إسلامية أخرى؛ لتخلق نوعًا من منطقة خدمات تقدم مساعدة إسلامية مشتركة تتصل فيها هذه الأنواع المختلفة من المنظمات الإسلامية، وتنظيم الخدمات اللوجيستية الحضرية للخيريات هو مثال على هذا الترابط بين الجمعيات. ليست مصادفة أن شبكة واسعة غير رسمية من الجمعيات ذات التوجه الديني تغطي بشكل تام تقريبًا الأحياء

٣٦ مقابلة شخصية مع عمدة قرمدة، أكتوبر ٢٠١٨.

٣٧ مقابلة شخصية مع عضو جمعية م، مايو ٢٠١٩.

٣٨ مقابلة شخصية مع العمدة السابق لصفاقس، مايو ٢٠١٦.

التجارية الجديدة في المدن الكبرى، مثل صفاقس وتونس. تتكون هذه الشبكة غير الرسمية من خيريات احترافية، وجمعيات دعوة، وجمعيات أئمة ونقابات مهنية، وجمعيات اقتصاد إسلامي، وجمعيات زكاة، حيث لكل جمعية تخصصها. مثلًا، في صفاقس تعمل الجمعية التونسية للاقتصاد الإسلامي كمركز أبحاث من أجل الجمهور الإسلامي الذي ظهر بعد الثورة، ورسالتها هي توسيع البحث حول قابلية القيم الإسلامية للتطبيق في اقتصاد السوق (هايني، ٢٠٠٢)، بينما تُعد جمعية الزكاة ذات قيمة نفيسة داخل المحيط الطبيعي الإسلامي المحلي لأنها تستطيع توجيه الناس الراغبين في دفع الزكاة للجمعيات الخيرية، وبالعكس، تزود الجمعيات الخيرية بالاتصالات من أجل جمع التبرعات.[٣٩]

في التخصص، أصبحت الجمعيات الإسلامية متنوعة ولا مركزية، الأمر الذي «يقلل من مخاطر إضعاف الحركة على يد الحركات اليسارية والحداثية.»[٤٠] ومع ذلك، بعيدًا عن تحول أطر عملها وتغيير أنشطتها إلى حد ما، ما زالت أغلب الجمعيات الخيرية متورطة بشكل ما في عمليات التعبئة والحشد من أجل الدفاع عن القيم الإسلامية. وفي الوقت الذي قام فيه الآباء المؤسسون للجمعيات خلال الاتصالات الرسمية بالتخلي عن الهوية الإسلامية وقللوا من المحفزات الدينية، كان هذا يتم من أجل الدفاع عن جمعياتهم في مواجهة الاتهام بكونها «مُسيَّسة»، لكن الانفصال عن «السياسة» في النهاية لا يُعرِّض المواقف الأيديولوجية للآباء المؤسسين للجمعيات للخطر، حيث يمكنهم الاستمرار في الحشد للدفاع عن القيم الإسلامية، كجزء من شبكة (إسلامية) غير رسمية، تتجاوز التخصص في الأنشطة الخيرية. في أغسطس ٢٠١٨، نزل إلى الشوارع جمع لا يستهان به من الجمهور الإسلامي التونسي، ومن ضمنه الجمعيات الخيرية، للاحتجاج على تقرير أصدرته لجنة الحريات الفردية والمساواة، التي تشكلت بمبادرة رئاسية في أغسطس ٢٠١٧، لكي تقترح سلسلة من الإصلاحات الدستورية المتصلة بالمساواة الجندرية وحقوق الإنسان.

سار المحتجون حاملين لافتة كُتب عليها «النص القرآني قبل أي نص آخر» متهمين اللجنة بإصدار توصيات معارضة لتعاليم الإسلام. هذه المظاهرة للدفاع عن الأعراف والقيم الإسلامية تشبه إلى حد كبير الاحتجاجات التي نظمتها الجبهة الإسلامية في ٢٠١٢-٢٠١٣، والتي ضمت شبكة غير متجانسة من الناشطين الدينيين، مثل ناشطي الإخوان المسلمين المشاركين في الجمعيات الخيرية، وجمعيات الدعوة السلفية، وجمهور أكبر من المؤمنين: «في هذه اللحظة بالذات نحن نعمل كمسلمين يتشاركون نفس الهدف: الدفاع عن الإسلام. لذلك نحتشد معا.»[٤١] ومع ذلك، خلافًا للاحتشادات السابقة يتسم المحتجون المعارضون لتقرير لجنة الحريات الفردية والمساواة باختلاف رئيسي كبير: أنهم يحملون تسمية رسمية أطلقها عليهم ناشطو الجمعيات باعتبارهم بمثابة «فعل من المجتمع المدني دعمًا للقيم الإسلامية»، وبالتالي هم يحترمون قاعدة «التخصص»، والتي وفقًا لها من المفترض أن يُفصل المجال السياسي (مجال فعل الحزب السياسي) عن المجال الديني (مجال فعل المجتمع المدني). من المفترض أن المجتمع المدني (الإسلامي) متخصص بدوره في مجالات عمل (ذات توجه ديني) مختلفة: الدعوة، العمل الخيري، إلخ. كان التنظيم التقني للمحتجين المعارضين للجنة الحريات الفردية والمساواة امتيازًا خاصًا للتنسيقية الوطنية للدفاع عن القرآن والدستور والتنمية العادلة، وهي شبكة من جمعيات الدعوة (المتخصصة)؛ وهكذا شاركت الجمعيات الخيرية دعمًا وتضامنًا مع الاحتجاجات، كجزء من الوسط الإسلامي، لكن دون أن تكون متورطة بطريقة مباشرة في قيادة هذه الحشود، وهو النشاط الذي لم يعد جزءًا من اختصاصاتها على الإطلاق.

مع السماح بإعادة تشكيل هذه الشبكة الشعبية غير الرسمية، وهي الشبكة التي ربما جرى إبعادها بطريقة أخرى عن قاعدة دعمها بسبب أزمة عام ٢٠١٣ الاجتماعية/السياسية، فقد أثبت التخصص أنه ضرورة من أجل بقاء المحيط الطبيعي الإسلامي في تونس. من المهم ملاحظة، كما يشير المصطلح، أن هذا المحيط الطبيعي ليس متجانسًا، مع النقد المتصاعد من وسط صفوف الجيل الأقدم من الناشطين المشاركين في الجمعيات. في الحقيقة، الناشطون الأكبر سنًا (هؤلاء الذين انخرطوا في حركة الاتجاه الإسلامي منذ ميلادها في نهاية السبعينيات) هم الأكثر إحباطًا من الاستراتيجية السياسية للنهضة الخاصة بالتفاهم مع القوى العلمانية والتي جرى تبنيها بعد عام ٢٠١٤، والتي أدت بالحزب إلى إهمال الدعوة. في ضوء هذا الفشل الملموس، يرون المجال الجمعياتي كحماية للقيم الإسلامية في مقبل حزب هددت قراراته السياسية بتغريب قاعدته الاجتماعية:

> يلعب الحزب الآن في السياسة الاحترافية، وتسويات التفاوض مع الأحزاب الأخرى. وأنا أُفضل أن أركز على الأمور الملموسة، مثل تطوير الجمعية الخيرية. باعتباري ناشطًا مخضرماً، أشعر برضا أكبر عبر هذا. على الناحية الأخرى، الجيل الجديد من الناشطين مختلف. يحب الشباب اللعب في السياسة، لكنهم منفصلون تمامًا عن قيم الإسلام.[٤٢]

٣٩ تم إنشاء جمعية الزكاة في صفاقس في ظل القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠١١ لأنه حتى الآن لم يتم أبدًا تنظيم إدارة الزكاة على المستوى الحكومي، كما حدث في بلاد عربية أخرى. في الحقيقة، كان الهدف الأساسي للجمعية هو العمل كجماعة دفاع في مواجهة الجمعية التأسيسية الوطنية من أجل خلق صندوق وطني للزكاة.

٤٠ الخطاب حول الانقسام ما بين «الناشطين اليساريين-الحداثيين والإسلاميين» ما زال جزءًا من الخطاب الاستراتيجي في سياق – هو النظام الجمعياتي التونسي – يتسم باستقطاب عالٍ.

٤١ محادثة غير رسمية مع رئيس جمعية سلفية أغلقتها الحكومة في ٢٠١٥، يوليو ٢٠١٨.

٤٢ مقابلة شخصية مع رئيس جمعية ر، مايو ٢٠١٦.

بالفعل، يعتبر هؤلاء الناشطون انخراطهم في الجمعية الشكل الأسمى من المشاركة «السياسية» ذات التوجه الإسلامي – المتميزة عن «السياسة» الإجرائية – «ناشطو الجمعيات هم الشكل الصحيح للنشاط الإسلامي. ليس لهم علاقة بألعاب الأحزاب السياسية القذرة.»[٤٣] هكذا، باسم الدفاع عن القيم الإسلامية بدأت بعض الجمعيات الخيرية، لا سيما تلك التي يقودها الناشطون الكبارى في بناء علاقات غير رسمية مع جمعيات الدعوة المنتمية إلى خلفية دينية مختلفة (مثل الجماعات السلفية)، مثلًا بالتنظيم المشترك لأنشطة تتضمن المستفيدين التابعين لهم. ومع ذلك، من المهم التعامل مع هذه العلاقات الدقيقة في سياق مجموعة من العوامل الأخرى. ففي الوقت الذي يكن فيه تفسير التعاون بين الجمعيات المختلفة ذات الخلفيات الدينية المختلفة بالإحباط المتزايد نتيجة ابتعاد حزب النهضة عن الإسلاموية، يمكن أيضا أن تُعزي هذه الروابط الاجتماعية إلى إحساس مشترك بالانتماء الإقليمي. ويسود هذا على نحو خاص في المناطق المتسمة بوسط إسلامي تقليدي يمتد بما يتجاوز الانتماء السياسي: «نحن جميعًا مواطنون مؤمنون. سواء كنا قريبين من النهضة أو السلفيين، نحن نعمل لصالح مدينتنا ومنطقتنا.»[٤٤]

٩. خاتمة: الاتجاهات الحالية والسيناريوهات المستقبلية

إن تطور الجمعيات الخيرية الإسلامية في تونس هو دراسة حالة مثيرة للاهتمام على نحو خاص، حيث يقدم إسهامًا إمبيريقيًا هامًا وفي الوقت نفسه رؤى نظرية جديدة حول تعددية الناشطين الإسلاميين على خلفية تغيير اجتماعي/سياسي. ومن الجدير بالذكر، أن الجمعيات الخيرية قد مرت عبر السنين بعملية تحول ارتبطت بالديناميات المتغيرة داخل حزب النهضة التونسي التابع للإخوان المسلمين. إن التخصص بين المجالين السياسي والجمعياتي على وجه الخصوص قد دفع الخيريات الإسلامية لإعادة تشكيل علاقتها بالدولة والسياسة – فأسست علاقات فرعية مع الإدارات المحلية، كتبديلات للسياسة العامة. علاوة على ذلك، كان لهذا التطور تأثير لا يستهان به على الشبكات الإسلامية التونسية الأكثر اتساعًا، والتي قامت في السنين الأخيرة بتقوية روابطها عبر الأنشطة المجتمعية أكثر من الأيديولوجيا السياسية.

كما أظهر هذا التحليل، لا تبدو هذه التغيرات التحولية على طرف نقيض من تصور الجمعيات الخيرية عن نفسها كجزء من «حركة إسلامية غير ثورية». بالفعل، تكيف الخيريات الإسلامية مع نموذج نيوليبرالي للمجتمع المدني يمكنه التعايش مع مرجعية ضمنية للقيم الإسلامية، ولو بطريقة مُعدَّلة. علاوة على ذلك، فإن إعادة تسمية مهام وأنشطة هذه الجمعيات قد قدم فرصة لإعادة تشكيل شبكة إسلامية شعبية: حيث تستمر الجمعيات الخيرية في كونها جزءًا من كتلة اجتماعية وفي الوقت نفسه تتكيف مع البيئة الجديدة وأعرافها السائدة، التي تبررها بمنطق التكامل مع الجمعيات الدينية الأخرى. وكما تبين هذه الورقة، فإن الجمعيات الخيرية – وهي نفسها منتج جانبي للحركة الإسلامية التاريخية بتونس – تلعب في مجالين مختلفين، داخل وخارج الشبكة الإسلامية غير الرسمية. في الوقت الذي تقوم فيه بالحشد جنبًا إلى جنب الفاعلين الدينيين الآخرين (مثلًا جمعيات الدعوة والأئمة) للدفاع عن القيم الإسلامية، فقد قامت أيضًا وتدريجيًا ببناء علاقات مع الجمعيات والمؤسسات العلمانية.

هكذا، فإن التساؤل عما إذا كانت هذه الشبكة قادرة على الحفاظ على مظهر من الوحدة والاستدامة – وبالتالي على نوعيتها هي نفسها – على المدى الطويل، في ضوء عملية التحول المستمرة، ستكون له أهمية كبيرة. من الجدير بالذكر أن «الحركة غير الثورية» لناشطي المجتمع المدني الإسلامي المستخلصة من الملاحظات المجملة في هذه الورقة، تجسد توترين قد يرسمان في النهاية سيناريوهين (متضادين). فمن ناحية، ثمة كثيرون من الجيل الأكبر من الناشطين في القطاع الخيري يشعرون على نحو متزايد بالخيانة من «سياسة المصالحة» التي ينتهجها حزب النهضة، وهكذا يضعون مسافة بينهم وبين الحزب ويتحدونه. لقد أصبحوا يرون أنفسهم حراسًا للقيم الإسلامية والمؤشر الصحيح للنشاط الإسلامي، محاربين ضد تهديد العلمانية. هذا الإحساس بالإحباط المتزايد قد يؤدي على المدى الطويل إلى تحويل «حركة صامتة» إلى حركة راديكالية. ومن ناحية أخرى، فإن عملية التخصص قد أجبرت الخيريات الإسلامية على إعادة التفاوض حول علاقاتها بالدولة والمؤسسات الأخرى؛ لتصبح على نحو متزايد مقيدة بمنطق ولغة قطاع الجمعيات، الذي يمتد حتمًا فيما وراء مجال الحركات السياسية. لقد قامت الجمعيات الخيرية، منذ الثورة، بتقوية علاقاتها بالسلطات العامة، لتصبح أكثر مهارة في جذب التمويلات الأجنبية وتُعرِّف نفسها بشكل متزايد وفقًا لأنشطتها الخيرية بدلًا من أي انتماء سياسي أو ديني، في عملية «تفكيك ثقافي» ستستمر في دفعها الأجيال الجديدة من الناشطين – الذين لم يمروا بخبرة الانخراط في الحركة الإسلامية. بهذه الطريقة، قد يكون مُقدَّرا للروابط غير الرسمية «للحركة غير الثورية» أن تتراخى وتنفك في النهاية، جاعلةً الإحساس بالاتحاد، وفي النهاية فكرة الحركة نفسها، يختفيان.

٤٣ مقابلة شخصية مع رئيس جمعية ن، مايو ٢٠١٦.

٤٤ مقابلة شخصية مع ناشط من النهضة منخرط في جمعية خيرية، أكتوبر ٢٠١٨.

١٠. الملحق

الجدول رقم ١: أحكام وتعديلات قانون الجمعيات قبل وبعد ٢٠١١

القانون ١٥٤/٥٩[٤٥]	القانون ٨٨/٢٠١١
تصريح يُقدَّم لوزارة الداخلية (الولاية أو المعتمدية)	تصريح يُقدَّم للكاتب العام للحكومة
تحتفظ وزارة الداخلية بفترة ثلاثة أشهرلقبول أو رفض تكوين الجمعية	يحتفظ رئيس الوزراء بفترة ثلاثين يوما لقبول أو رفض تكوين الجمعية
يتيح القانون ثمانية فئات من الجمعيات ويضع حدودا لمجال تدخلها	لا يوجد ما ينبئ بتصنيف وحدود لمجال عمل الجمعيات
الجمعيات ذات الطبيعة العامة لا يمكنها رفض أي طلب عضوية، وفي حالة قيامها بذلك قد تُساءَل قانونا	تحدد الجمعية معايير العضوية
لا يوجد حد للسن بالنسبة للمؤسسين والأعضاء	لا بد أن يكون الأعضاء المؤسسون على الأقل في السادسة عشر من أعمارهم، ولا بد أن يكون الأعضاء الآخرون على الأقل في الثالثة عشر
ضمنيا، الجمعيات التونسية لا يمكن أن تتكون إلا من تونسيين (بطاقة الهوية القومية مطلوبة كجزء من الملف)	يمكن أن تتكون الجمعيات بواسطة التونسيين أو المقيمين في تونس

٤٥ القانون رقم ٥٩-١٥٤٧ نوفمبر ١٩٥٩، المادة ٤، n ،JORT° ٦٣، ٢٢ ديسمبر ١٩٥٩.

المراجع

- Bayat, A. (1998) Revolution without Movement, Movement without Revolution: Comparing Islamic Activism in Iran and Egypt. *Comparative Studies in Society and History*, 40.1, 136-169.
- Bayat, A. (2005). Islamism and Social Movement Theory. *Third World Quarterly* 26.6, 891-908.
- Ben Néfissa, S. (2004). *ONG et gouvernance dans le monde arabe*. Paris: Karthala.
- Ben Romdhane, M. (2011) Tunisie. *État, économie et société: Ressources politiques, légitimation et régulation sociale*. Tunis: Publisud.
- Benthall, J. and J. Bellion-Jourdan (2009). *The Charitable Crescent: Politics of Aid in the Muslim World*. London and New York: I. B. Tauris.
- Challand, B. (2008). A Nahda of Charitable Organizations? Health Service Provision and the Politics of Aid in Palestine. *International Journal of Middle East Studies* 40.2, 227-247.
- Clark, J. (2004) *Islam, Charity and Activism, Middle-Class Networks and Social Welfare in Egypt, Jordan, and Yemen*. Indiana University Press.
- Dell'Aguzzo, L. and E. Sigillò (2017). Political legitimacy and variations in state-religion relations in Tunisia. *The Journal of North African Studies* 22.4, 511-535.
- Haenni P. (2002). *L'Islam de marché: L'autre révolution conservatrice*. Paris: Edition du Seuil.
- Hibou, B. (2006). *La force de l›obéissance: économie politique de la répression en Tunisie*. Paris: La Découverte.
- Merone F., Sigillò E. and De Facci, (2018). *Nahda and Tunisian Islamic activism*, in (eds.) Akbarzadeh S. and Dara Conduit, New Opposition in the Middle East, Palgrave MacMillan.
- Paciello, M. C. (2015). *Gli islamiti arabi e la questione sociale*, in (ed.) Guazzone L., Storia evoluzione dell'islamismo arabo, Mondadori Università.
- Roy, O. (1992). *L'Echec de l'Islam Politique*. Paris: Editions du Seuil.
- Sawicki, F. (1994). Configuration sociale et genèse d'un milieu partisan. Le cas du parti socialiste en Ille-et-Vilaine. *Sociétés contemporaines*, 20(1), 83-110.
- Sigillò, E. (2016). Tunisia's evolving Islamic charitable sector and its model of social mobilization, *in Informal networks and political transitions in the MENA and the Southeast Asia*, Middle East-Asia Project (MAP) essay series, Middle East Institute Washington. http://www.mei.edu/content/map/which-civil-society-post- revolutionary-tunisia
- Sigillò, E., (2017). Beyond the myth of the Tunisian exception: the open-ended tale of a fragile democratization, in Dell' Aguzzo L. & Diodato E. (eds.), *The 'state' of pivot states in south-eastern Mediterranean: Turkey, Egypt, Israel, and Tunisia after the Arab Spring*, Perugia Stranieri University Press.
- Sigillò, E. (2018). Mobilizing for development or through development? Trajectories of civic activism in post-authoritarian Tunisia, *PhD Thesis*, Institute of Political and Social Sciences, Scuola Normale Superiore.
- Tainturier, P. (2017). Associations et révolution au prisme du local : le cas de Tozeur en Tunisie. *PhD Thesis*. Conservatoire national des arts et métiers.
- Wickham, C. R. (2002). *Mobilizing Islam: Religion, activism, and political change in Egypt.* New York: Columbia University Press.
- Wiktorowicz, Q. (2003). *Islamic Activism: A Social Movement Theory Approach*. Bloomington, IN: Indiana University Press.

www.manshurat.org